

تخرج من الظن بالراوي الى اخر كلامه فكلامه المصنف قاض بيان المستور
عدل يحصل بحبره ظن ضعيف بخلاق الظن الحاصل عن العدل المحقق
عدالتها فانه يحصل عن خبره ظن قوي يطلق عليه العلم وكلام الحافظ ابن
عجانه لم يوثق وكلام ابن الصلاح انه العدل في الظاهر قلح ولا يخفى
ان العدل انما يعرف ظاهرا لمحا فظهر على خصاها واما الباطن فلا
يعلمه الا الله تعالى هدى اضطراب في تفسير المستور ينبغي بحقيقته واعلم
ان الذي في كتب الأصول رسم لعدالة باجتناب كبار المقدمات وما فيه
خشية والالتيان بالواجبات ولم يذكرها باطنه ولا ظاهره قالوا واختلف
في رواية الجمهور ولطلق عندهم على مجهول العدالة او الضبط او النسب
او الاسم ونقلوا عن الحنفية واخرين قبوله واستدلوا على ان الاصل
في دار الاسلام هو الاسلام والاصل في العلم هو القيام بالوضايق و
هو معنى العدل الترويح فلا يجهول بل كل علم عدل وروى لمنع الكبري
مسندا بان الاصل هو الغالب والفسوق في المثمين اغلب من الايمان
لقوله تعالى وقليل ما هم وقليل من عبادي الشكور وما اكثر الناس
ولو حرصت بومنين وغير ذلك ولانك المشاهد في كل عصر والفرد المجهول
يجب حمله على الامم الاغلب ولهدى ذكر على من غلبته به على حقه
انفاقا ورجحوا المجاز على الاشتراك لغلبة فعلية الفسق مظنة للفسق
وحكمة المظنة حكمه المسنة بل ضبط الشارع الاحكام بالمظنة وياتي تبين
الكلام على المسئلة في محلها وانما ههنا تنبيه على ان الذي ذكره المصنف
مبان

من ان المستور هو العدل عدالة بنينا قويا وان خبره حسن واتق
العدل في رواية الصحيحه لشرط قوة عدالة بحيث تفيد ظنا قويا
سما علم شيئا لم يذكر امة الاصول كما انفرد ابن الصلاح بقوله
ان عدالة المستور ظاهره وعدا لغيره ظاهره وباطنه وذكر الرازي
في الصومان العدالة الباطنة هي التي ترجع فيها الى اقوال المزكين انتهى
فقال هذا كان يلزم ان يقال في رسم الصحيحه ما رواه العدل ظاهرا
وباطنا او ما رواه قوبى العدالة لهما الزمانه ان كان نعين ان يقال
في رسم الصحيحه بالنسبة الى قيد الضبط تام الضبط كما اتى به الحافظ
في الخبيره واتباعه المصنف في مختصره واحتج روايته عن حق ضبطه
هو راوي الحسن كاعرفناك واما العدالة فانهم جعلوا عدالة راوي
الحسن لذاته والصحيحه شيئا واحدا وهذا خالفوا ذلك فجعلوا
المستور العدل الذي يفيد خبره ظنا غير قوي وابن الصلاح جعله
العدل ظاهرا لا باطنا نعم لاهل الحديث كلامه في المجهول كثير ياتي
تحتقده وقد ورد اطلاق المستور في عبارات اصحابنا والمراد به
العدل كما استعمله في ذلك اهل الحديث قال الشيخ احمد بن محمد
الرياص في الجوهر في شرط الراوي انها اربعة احدها ان يكون
الراوي عدلا مستورا هذا النظم ولذا علم احدنا اعتراضه من اهل
الشرح على الجوهر لا يخفى انه اذا كان مستورا يعنى عدلا عند اهل
قوله مستورا بعد قوله عدلا تكريلا ولا يخفى ايضا ان اهل الاصول